

الحروف الهجائية الزائدة في الدرس النحوي

د/ رجب عبد السلام السيد الحمصاني

مجمع اللغة العربية بالقاهرة

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى رصد الحروف الهجائية المفردة التي حكم عليها علماء النحو بالزيادة في الدرس النحوي، والوقوف عليها بجانب من التحليل والتفصيل؛ لبيان علة زيادتها ودلالاتها النحوية المنشودة. ومراد الباحث بالحروف الزائدة هنا هي الحروف الأبجدية (الهجائية) في حالتها البسيطة المفردة، مثل: (الألف، الباء، الهاء، الواو... إلخ)؛ ولذلك لم يتطرق الباحث إلى حروف المعاني لكونها حروفاً مركبة مثل: (من، عن، ثم... إلخ). وقد تناول الباحث الحروف التي أجمع جمهور النحاة على الحكم بزيادتها، ولم يتناول الأحرف التي كانت زائدة في رأي بعض النحاة دون الجمهور (مثل ألف "بلى" في رأي الفراء). وقد رتب الباحث تناوله لهذه الحروف ترتيباً ألفبائياً.

الكلمات المفتاحية: الحروف الزائدة، الدرس النحوي، الحروف المفردة، زيادة لازمة، زادوا، أحقوا، للتفرقة بين، عوضاً عن، تكثر زيادتها، جمهور النحاة.

* * *

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد، فقد درج كثير من النحاة- خلال تناولهم لقواعد الدرس النحوي وتطبيقاته- على وسم بعض الحروف الأبجدية المفردة بالزيادة؛ وذلك لإفادة غرض معين، كالتمييز بين لفظتين، مثل زيادة الواو في (عَمرو) تمييزاً لها عن لفظة (عَمَر)، أو للتفرقة بين ضربين من الصيغ النحوية مثل زيادة الألف الفارقة ليفرقوا بين الفعل المسند إليه واو الجماعة وبين الفعل الذي واوه أصلية...، إلى غير ذلك من الزيادات ذات الدلالات المختلفة.

ويهدف هذا البحث من خلال هذه الوريقات إلى رصد الحروف التي حكم عليها علماء النحو بالزيادة في الدرس النحوي وحصرها، والوقوف عليها بجانب من التحليل والتفصيل؛ لبيان علة زيادتها ودلالاتها النحوية المنشودة.

وتجدر الإشارة إلى أن مراد الباحث بالأحرف الزائدة هنا هي الحروف الأبجدية (الهجائية) في حالتها البسيطة المفردة مثل: (الألف، الباء، الهاء، الواو... إلخ)؛ وعليه فلن يتطرق الباحث إلى حروف المعاني لكونها حروفاً مركبة مثل: (من، عن، ثم... إلخ). وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الباحث سيتناول الأحرف التي أجمع جمهور النحاة على الحكم بزيادتها، وعليه فلن يتطرق إلى الأحرف التي كانت زائدة في رأي البعض دون الجمهور (مثل ألف "بلى" في رأي الفراء). وقد درج الباحث - في غالب مسائل البحث- على ذكر أقوال ثلاثة علماء في كل مسألة، موزعين على أزمنة تاريخية مختلفة؛ ليتحقق لديه تواتر رأي جمهور النحاة فيما يتناوله، وقد رتب الباحث تناوله لهذه الحروف ترتيباً ألفبائياً.

* تعريف الحروف الزائدة لغةً واصطلاحاً:

أولاً: لغةً:

أ- **الْحَرْفُ فِي اللُّغَةِ:** طَرَفُ الشَّيْءِ وَجَانِبُهُ. قَالَ الرَّبِيدِيُّ: "الْحَرْفُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: طَرَفُهُ وَشَفِيرُهُ وَحَدُّهُ،... وَالْحَرْفُ: وَاحِدُ حُرُوفِ التَّهَجِّيِّ الثَّمَانِيَةِ وَالْعَشْرِينَ، سُمِّيَ بِالْحَرْفِ الَّذِي هُوَ فِي الْأَصْلِ الطَّرْفُ وَالْجَانِبُ"^(١).

ب- **الزيادة في اللُّغَةِ:** الْفَضْلُ وَالنُّمُو، وَهِيَ ضِدُّ النُّقْصَانِ.^(٢)

ثانياً: اصطلاحاً:

الحروف عند النحاة نوعان؛ حروف المباني، وهي حروف الهجاء، وحروف المعاني، وهي ما دلت على معنى في غيرها، ومن ثم لم تنفك من اسم أو فعل يصحبها، مثل (من) فهي تدخل على الكلام للتبعيض، فتدل على تبعيض غيرها وليس تبعيضها نفسها^(٣).

ومقصود النحاة **بالحروف الزائدة:** هي الحروف التي كانت ساقطة في أصل الوضع، وهي عشرة أحرف يجمعها قولهم: "سألتمونيها"، أو: "هنا وتسلم".^(٤)

*** الدراسات السابقة:**

هناك كثير من الدراسات السابقة تختص بحروف المعاني، أو حروف الجر الزائدة (مثل: إلى، عن، من... إلخ)، وهذا بعيد عن دراستي مضموناً وهدفاً، أما ما يخص الحروف الهجائية المفردة أو "حروف المباني" (مثل، الألف، السين، الواو،... إلخ) فقد وقفت على ما يلي:

١- "الواوات والياءات في النحو والصرف"، رسالة ماجستير، إعداد/ فتحية حسين عطار، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى (١٩٨٣م).

وقد تناولت الباحثة في هذه الدراسة كل أنواع الواوات والياءات في النحو مثل: (واو العطف، واو القسم، واو المعية، واو الحال، واو الاستئناف... إلخ. وياء المخاطبة، وياء المتكلم، وياء المضارعة، وياء الإشباع، وياء الإنكار... إلخ)، كما تناولت أيضاً أموراً أخرى تختص بالواو والياء في الصرف، مثل: القلب والإبدال والإدغام وغير ذلك). أما ما يخص مجيئها زائدتين فقد كان غالب تناولها يختص بالزيادة في الميزان الصرفي، أي فيما يتعلق بالزيادة في بنية الكلمة، (مثل: حومل، وبهلول، وحنئيل، وحنئيل... إلخ) وهذا بعيد عما تناولته دراستي، وقد أفدت منها في بعض مواضع بحثي وأشرت إلى ذلك في هوامش التوثيق.

٢- "أوجه استخدامات النون في شعر ابن زيدون" رسالة ماجستير، إعداد/ إبراهيم بابكر الحاج عبدالقادر، جامعة أفريقيا العالمية (١٩٩٩م).

وقد قام الباحث في هذه الدراسة بإحصاء حرف النون الذي ورد في شعر ابن زيدون، وقام بتحليل الأبيات التي ورد فيها هذا الحرف تحليلاً نحوياً دلاليًا، ومن أبرز نتائج دراسته: مجيء استخدام ابن زيدون للنون موافقاً للقواعد النحوية، كثرة ورود الضمير (نا) في شعر ابن زيدون، وقلة ورود نون الرفع في شعر ابن زيدون.

(١) تاج العروس: (١٢٨/٢٣)

(٢) لسان العرب لابن منظور (١٩٨/٣)

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٤٤٧، وما بعدها؛ والحروف الزائدة في القرآن الكريم عند الشيخ ابن عثيمين

(ص ٥)، بحث للدكتور منير محمد الدحام، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج ٢٠ ع ١٢٤

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي (ص ١٠٠)

٣- "حرف الياء ووظائفه النحوية والصرفية دراسة تطبيقية في ربع القرآن الرابع"، رسالة ماجستير، إعداد/ خديجة إبراهيم، جامعة أفريقيا العالمية (٢٠٠٠م).

وقد عرضت الباحثة في هذه الدراسة استخداماتٍ مختلفةً لحرف الياء وقامت بتحليل هذه الاستخدامات نَحْوِيًّا وَصَرَفِيًّا، ومن أبرز نتائج دراستها: استخدام هذا الحرف علامة إعراب في بعض الأسماء، ودخول هذا الحرف على الأسماء ليفيد النداء، وزيادة هذا الحرف ببعض الأسماء لأغراض خاصة مثل التصغير والنسب وغيرهما.

أولاً: زيادة الهمزة أو الألف

- (زيادة همزة الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن)

من القواعد المتفق عليها في اللغة العربية أن الابتداء بالساكن ممتنعٌ ومُحَالٌ؛ ولذلك عمدوا إلى زيادة حرف متحرك لكل ما جاءت فاؤه ساكنة سواء في الأسماء أو الأفعال، واتفقوا على أن يكون هذا الزائد هو الهمزة، وسموها همزة الوصل؛ لكونها جيئت للتوصل إلى النطق بالساكن الذي استحال الابتداء بنطقه ساكناً، وكان الخليل بن أحمد يسميها سُلْمَ اللسان.

قال الزمخشري في صدد حديثه عن كيفية صياغة الأمر من المضارع: «المضارع للفاعل المخاطب لا تخالف بصيغته صيغته، إلا أن تنزع الزائدة فتقول: في تَضَعُ ضَعُ، وفي تُضَارِبُ ضَارِبُ، وفي تُدَخِّرُ دَخِّرُ، ونحوها مما أوله متحرك، فإن سكن زدت همزة وصل لنلا يبتدأ بالساكن، فتقول في تَضْرِبُ اضْرِبُ، وفي تَنْطَلِقُ وَتَسْتَخْرِجُ انْطَلِقُ وَاسْتَخْرِجُ»^(١).

وقال ابن يعيش: «اعلم أن الفعل إذا سكن ما بعد حرف المضارعة منه، نحو: "يَضْرِبُ"، و"يَخْرُجُ"، و"يَعْلَمُ"، وأمرت منه المخاطب، فإنك تحذف منه حرف المضارعة، فبقي ما بعده ساكناً، وهي الضاد والخاء والعين، ولا يمكن الابتداء بالساكن، فحينئذ تجيء بالهمزة توصلًا إلى النطق بالساكن، فتقول: "اضْرِبُ"، "أَخْرُجُ"، "اعْلَمْ". وهذه الهمزة مكسورة لالتقاء الساكنين، إلا أن يكون الثالث مضمومًا، فإنك تضمها إبتاعًا كراهية الخروج من كسر إلى ضم»^(٢).

وقال السيوطي مبينًا مواضع زيادة همزة الوصل في الأفعال والأسماء: «لا يبتدأ بساكن وهو مُحَالٌ...، فإذا احتيج إلى الإبتداء بالساكن توصل إليه باجتلاب همزة الوصل، وذلك في الأفعال الماضية الخماسية والسداسية كانطلق واستخرج، وفي الأمر منها كانطلق واستخرج، وفي مصادرهما كالانطلاق والاستخراج، وفي فعل الأمر من الثلاثي كاضرب واعلم واخرج...، وفي عشرة أسماء محفوظة وهي اسم واست وايمن وابن وابن وابنة وأثنان وأثنان وامرئ وامرأة»^(٣).

وللدكتور كمال بشر رأي حديث في هذا الصدد يفيد بنفي قاعدة استحالة النطق أو الابتداء بالساكن؛ حيث قال: "النطق بالساكن ابتداء بوصفه إمكانية صوتية أمرٌ ليس متعذرا أو مستحيلا لا في الواقع أو التصور أو كليهما، كما لا نظن أن العربي في الماضي أو الحاضر يعجز جهازه النطقي عن أداء هذه الظاهرة الصوتية..."^(٤).

- (زيادة الألف "الفارقة" مع واو الجمع في الأفعال)

(١) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٣٣٩)

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٢٧٦/٥)

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ٤٤٤)

(٤) دراسات في فقه العربية (ص ١٠٤)

اتفق جمهور النحاة على جواز زيادة ألف بعد واو الجمع المسندة إلى الأفعال، لكنهم اختلفوا في علة هذه الزيادة؛ فمنهم من قال زيدت الألف للفصل بين واو العطف وواو الجمع، ومنهم من قال زيدت الألف للفصل بين ضمير المفعول نحو (ضربوهم) وبين ضمير التأكيد نحو (ضربواهم) ثم طردوا في الجميع وإن لم يكن هناك ضمير، ومنهم من قال زيدت الألف للتفرقة بين واو الجماعة والواو الأصلية في الفعل.

قال أبو سعيد السيرافي: «قال الخليل: إن الألف المثبتة في الخط في قولهم "كفروا وظلموا" وما أشبه ذلك من أجل أن منقطع صوت الواو عند مخرج الألف، وقال الأخفش: إنما أثبتوا الألف لأن يفصل بين واو العطف وواو الجمع، وقال غيرهما: إنما زادوا الألف ليفصلوا بين ما اتصل به ضمير مفعول وبين ما لم يتصل به، كقولك في ضمير المنصوب "ظلموهم وظلموكم" يكتب بغير ألف، وإذا قلت "ظلمواهم" فجعلت "هم" توكيدا للواو، كقولك: "قامواهم"، أثبت الألف»^(١).

وقال ابن هشام: «وتكتب الألف بعد واو الجماعة كـ "قَالُوا" دون الأصلية كـ "زيد يَدْعُو"»^(٢). وقال عبدالغني علي الدقر في صدد حديثه عن حروف الزيادة التي تُكتب ولا يُنطق بها: «أولاً الألف وهي قسمان، القسم الأول: بعد واو الجماعة المُتطَرِّفة، المُتَّصِلَة بفعلٍ ماضٍ وأمرٍ نحو "ذَهَبُوا" و "أَذْهَبُوا" ومضارعٍ مُنصوبٍ أو مَجْرُومٍ نحو: {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا} (البقرة: ٢٤)، فإذا كانت الواو غير واو الجمع لا تُلحَقُها الألف نحو "يَعْرُزُوا" و "يَدْعُوا" فإذا قلنا: "الرَّجَالُ لَنْ يَعْزُرُوا وَلَنْ يَدْعُوا" أثبتنا الألف لأنَّ الواو صارت واو جمع، وإذا كانت واو الجمع غير مُتَطَرِّفة لا تُزَادُ معها الألف نحو "عَلِّمُوا" وكذلك لا تُزَادُ الألف بعد واو الجمع المُتَّصِلَة باسمٍ وإن كانت مُتَطَرِّفة...»^(٣).

- (زيادة الألف في تصغير الأسماء المبهمة)

قال ابن مالك في صدد تناوله لتصغير المبهمات: «لما كان التصغير بعض تصاريف الأسماء المتمكنة ناسب ذلك ألا يلحق اسماً غير متمكن، ولما كان في "ذا" و"الذي" وفروعهما شذبة بالأسماء المتمكنة بكونها توصف ويوصف بها استبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعوض من ضمه ألف مزيده في الآخر، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة ثالثة، فقيل في "الذي" و"التي": "الذِيَا" و"اللْتِيَا" وفي "ذا" و"تا": "ذِيَا" و"تِيَا"»^(٤).

وقال أبو البركات الأنباري ذاكراً علة أخرى لزيادة الألف في تصغير الأسماء المبهمة: «فإن قيل: فلم زادوا الألف في آخرها علامة للتصغير؟ قيل: إنما حسن زيادة الألف في آخرها علامة للتصغير؛ لأنها أسماء مبنية، فجعل في آخرها ألف؛ لتكون على صيغة لا يتصور دخول الحركة- التي هي آلة الإعراب- عليه»^(٥).

وحاصل معنى ذلك أن الألف قد زيدت في آخر المصغر من الأسماء المبهمة؛ إمّا عوضاً عن عدم ضم أوله كما هو الحال في تصغير الأسماء المتمكنة، أو لتمكين الكلمة المبهمة المصغرة من البناء فلا تدخلها علامة الإعراب لوجود الألف آخرها، ولكلتا العلتين وجه مقبول.

- (زيادة الألف في الندبة للترنم)

(١) شرح كتاب سيبويه (٥/٤٨، ٤٩)

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٣٣٠)

(٣) معجم القواعد العربية (٢/٣٤٢)

(٤) شرح الكافية الشافية (٤/١٩٢٤)

(٥) أسرار العربية (ص: ٢٥٧)

قال سيبويه: «اعلم أن المندوب مَدْعُوٌّ ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها، وإن شئت لم تُلحَق كما لم تلحق في النداء، واعلم أن المندوب لا بد له من أن يكون قبل اسمه "يا" أو "وا"...، واعلم أن الألف التي تلحق المندوب تفتح كل حركة قبلها مكسورة كانت أو مضمومة لأنها تابعة للألف، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً...»^(١).

وقال ابن السراج: «الندبة تكون بياء أو بواو، ولا بد من أحدهما، وتلحق الألف آخر الاسم المندوب إن شئت، وإن شئت نذبت بغير ألف، والألف أكثر في هذا الباب»^(٢).

وقال ابن يعيش في هذا الصدد: «اعلم أن المندوب مدعوٌّ، ولذلك ذكر مع فصول النداء، لكنّه على سبيل التفجع، فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنّه لا يستجيب، كما تدعو المستغاث به وإن كان بحيث لا يسمع، كأنّه تعدّه حاضرًا. وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهنّ وقلة صبرهنّ. ولما كان مدعواً بحيث لا يسمع أتوا في أوله بـ "يا" أو "وا" لمدّ الصوت، ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخرًا للترنم، كما يأتون بها في القوافي المطلقة، وخصّوها بالألف دون الواو والياء، لأنّ المدّ فيها أمكن من أختيها»^(٣).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن للدكتور تمام حسان لفظة صوتية في هذا الصدد تفيد بأن الزوائد التي تلحق الكلمات (مثل هاء السكت والإشباع وألف الندبة وغير ذلك) تُغيّر البنية المقطعية ومن ثمّ تتغيّر مواقع النبر وتختلف عما كانت عليه في الكلمات المفردة^(٤).

- (زيادة الألف في لفظ "مائة")

قال ابن الحاجب: «وزادوا في (مائة) ألفاً فرقا بينها وبين (منه) وألحقوا المثنى به، بخلاف الجمع»^(٥).

وقال ركن الدين الإسترابادي: «وزادوا الألف في (مائة) للفرق بينها وبين (منه)، وخصت (مائة) بالزيادة لكونها اسماً، ولأنه قد حذف منها لامها [لأن أصلها "مئبة" على وزن فِعْلة]، فالزيادة جائزة لما حذف منها، وألحقوا مثنى (مائة)، وهو مائتان، بمائة في زيادة الألف وإن لم يحصل الالتباس في المثنى؛ لوجود صورة المفرد في المثنى، بخلاف الجمع نحو "مئات" فإنه لا لبس ولا وجود لصورة المفرد فيه لسقوط ياء "مائة" في: مئات»^(٦).

وقال السيوطي مفصلاً القول فيعلة هذه الزيادة: «وزيدت ألف أيضاً في (مائة) قال أبو حيان وذلك للفرق بينها وبين (منه)، وكانت الزيادة من حروف العلة لأنها تكثر زيادتها، وكانت ألفاً لأنها تشبه الأهمزة ولأن الفتحة من جنس الألف، ولم تكن ياء لأنها كان يجتمع حرفان مثلاً، ولا واو لاستئصال الجمع بين الياء والواو، وجعل الفرق في (مائة) دون (منه) إمّا لأن (مائة) اسم و(منه) حرف والإسم أحمل للزيادة من الحرف، وإمّا لأن (المائة) محذوفة اللام، يدل على ذلك (أمأيت الدارهم)، فجعل الفرق في (مائة) بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال؛ ولذلك لم يفصلوا بين (فئة) و(فيه) لعدم كثرة الاستعمال»^(٧).

(١) الكتاب لسبويه (٢٢٠/٢)

(٢) الأصول في النحو (٣٥٥ / ١)

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٣٥٨ / ١)

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها (ص ٣٠٦)

(٥) الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية (١ / ١٤٣)

(٦) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الإسترابادي (٢ / ١٠٢٢)

(٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣ / ٥١٦، ٥١٧)

وقال مصطفى الغلابيني موضحاً ما يجب أن يُتَّبَع في طريقة كتابة لفظ (مائة) وعلّة ذلك: «زادوا ألفاً غير ملفوظة في "مائة"، مفردةً ومُتْناةً ومُرَكَّبَةً مع الأحاد، فكتبوها هكذا "مائة ومائتان وثلاثمائة وأربعمائة وخمسمائة" ... إلخ. ومن الفضلاء من يكتبها بياء بلا ألف، هكذا "مئة". ومنهم من يكتبها بألف بلا ياء، هكذا "مأة". ووجه القياس أن تكتب بياء بلا ألف. وهذا ما نميل إليه. وإنما كانوا يكتبونها بزيادة الألف يوم لم تكن الحروف تنقط، كيلا تشته بكتابة بكلمة (منه)، المركبة من "من" الجارة وهاء الضمير، كما قالوا»^(١).

ويرى الباحث أن هذا الأمر كان مخصوصاً بعصر لم يكن فيه نُقْطٌ ولا تشكيل، فقد لجأوا إلى ذلك لمنع اللبس والاختلاط بين كلمات تشابه رسمها لعدم وجود النقط آنذاك، والحال قد اختلف الآن، فالصواب أن تُكتب على أصلها مثل كلمة (فئة) لُجِّبَ كثيرًا من الناس الخطأ في نُقْطِها ورَسْمِها، وهذا ما أفاده عبدالغني الدقر في صدد حديثه عن مواضع زيادة الألف^(٢).

- (زيادة الألف عند اجتماع نون التوكيد الثقيلة ونون النسوة)

قد أشار سيبويه إلى ذلك فقال: «وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلت: اضربناني يا نسوة، وهل تضربناني ولتضربناني، فإنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها، كما حذفوا نون الجميع للنونات ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد. وكسرت الثقيلة ههنا لأنها بعد ألف زائدة فجعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك. وهي في ما سوى ذلك مفتوحة؛ لأنهما حرفان الأوّل منهن ساكن، ففتحت كما فتحت نون أين»^(٣).

وقال ابن مالك في صدد حديثه عن نوني التوكيد:

وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا فَعَلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا^(٤)

وقال ابن عقيل شارحاً قول ابن مالك: «إذا أُكِّدَ الفعل المسند إلى نون الإناث بنون التوكيد وجب أن يُفصل بين نون الإناث ونون التوكيد بألف كراهية توالي الأمثال، فنقول "اضربناني" بنون مشددة مكسورة قبلها ألف»^(٥).

* * *

ثانيًا: زيادة الباء

- (زيادة الباء معفاعل "كفى")

ذهب جمهور النحاة إلى جواز زيادة الباء في مواضع عديدة من كلام العرب الفصيح، ومن هذه المواضع زيادتها مع الفاعل، ويتمثل ذلك في مجيئها زائدة في فاعل "كفى"، نحو قوله تعالى: {وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا} (النساء: ٦)، وقد اختلفوا في علّة هذه الزيادة؛ فقيل زيدت للتأكيد والاختصاص، وقيل زيدت حملاً على معنى الأمر وهو: "اكتفوا بالله".

قال سيبويه: «الباء زائدة في قوله عزّ وجلّ: {وَكَفَى بِاللَّهِ}»^(٦).

وقال ابن الشجري موضحاً علّة زيادتها: «وفي زيادتها- أي الباء- في "كفى بالله" قولان: أحدهما قول الزجاج^(١)، وهو أنه دخله معنى "اكتفوا بالله"، والقول الآخر أنها دخلت لتأكيد الاتصال، لأن

(١) جامع الدروس العربية (٢/ ١٣٩)

(٢) معجم القواعد العربية (٢/ ٣٤٢)

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٢٦)

(٤) ألفية ابن مالك (ص ٥٥)

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ٣١٦)

(٦) الكتاب لسيبويه (٤١/١) بتصرف

الاسم في قولك: "كفى الله" يتصل بالفعل اتصال الفاعلية، فإذا قلت: "كفى بالله" اتصل اتصال الإضافة واتصال الفاعلية، وفعلوا ذلك إيدانا بأن الكفاية من الله سبحانه ليست كالكفاية من غيره في عظم المنزلة، فضوعف لفظها لتضاعف معناها، فإذا قلت: "كفى بزيد عالمًا" حملته على معنى "اكتف به"^(٢).

وقال ابن يعيش: «قد تزداد الباء في الكلام، والمراد بقولنا: "تزداد" أنها تجيء توكيدًا، ولم تُحْدِث معنًى من المعاني المذكورة [أي المعاني التي تقيدها الباء مثل الإلصاق والاستعانة والمصاحبة وغيرها]...، وقد زيدت في مواضع مخصوصة، وذلك مع المبتدأ والخبر، ومع الفاعل والمفعول، وفي خبر "لَيْسَ" و"مَا" الحجازية...، وَأَمَّا زِيَادَتُهَا مَعَ الْفَاعِلِ، ففِي مَوْضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} (النساء: ٧٩)، وَالْآخَرُ: "أَحْسِنُ بِهِ" فِي التَّعَجُّبِ...»^(٣).

- (زيادة الباء في صيغة التعجب "أفعل به")

قال أبو حيان: «وَأَمَّا (أَفْعَلُ بِهِ) نَحْوُ: "أَحْسِنُ بِزَيْدٍ" فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ إِلَّا مَا فِي كَلَامِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ مِنْ تَصْرِيحِهِ بِأَنَّهُ اسْمٌ، وَمَذْهَبُ جَمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ صَوْرَتَهُ صَوْرَةُ الْأَمْرِ، وَهُوَ خَيْرٌ فِي الْمَعْنَى، وَالْهَمْزَةُ فِيهِ لِلصِّيْرُورَةِ، وَمَعْنَاهُ: أَحْسَنَ زَيْدٌ، أَي صَارَ حَسَنًا فِي مَعْنَى "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا"، وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ»^(٤).

وقال المرادي: «وَأَمَّا بَاءُ التَّعَجُّبِ ففِيهَا مَذْهَبَانِ: أَشْهَرُهُمَا أَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ. ثُمَّ اخْتَلَفَ هُوَلاءُ، فَذَهَبَ سَبِيحِيَّةٌ وَجَمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ مَعَ الْفَاعِلِ، مِثْلَهَا فِي "كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا". وَذَهَبَ الْفَرَاءُ وَالزَّجَّاجُ، وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِمَا إِلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ مَعَ الْمَفْعُولِ، وَجَعَلُوا فَاعِلَ أَحْسَنَ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ. وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ كَيْسَانَ، لَكِنَّهُ جَعَلَ الْفَاعِلَ ضَمِيرَ الْحُسْنِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَحْسِنُ يَا حُسْنَ بَزِيدٍ، أَي: دُمُ بِهِ. وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي أَنَّهَا لِلتَّعْدِيَةِ، وَليست بزائدة، والهمزة في أحسن للصيرورة، وهو أمر للسبب أو للشخص»^(٥).

وقال ابن هشام: «بَابُ التَّعَجُّبِ لَهُ صِيغَتَانِ (مَا أَفْعَلُ زَيْدًا) وَإِعْرَابُهُ "مَا" مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ وَ"أَفْعَلُ" فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مَا "زَيْدًا" مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ مَا، وَ(أَفْعَلُ بِهِ) وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلُهُ وَأَصْلُهُ "أَفْعَلْ: أَي صَارَ ذَا كَذَا كَ "أَعَدَّ الْبُعَيْرَ" أَي صَارَ ذَا عُدَّةٍ، فَغَيَّرَ اللَّفْظَ وَزَيْدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ فَمَنْ تَمَّ لَزِمَتْ هُنَا»^(٦).

وقال أبو البركات الأنباري موضحًا علة زيادة الباء في هذا الصدد: «الباء زائدة؛ لأن الأصل في: "أحسن بزيد: أحسن زيدًا" أي: صار ذا حسن، ثم نُقِلَ إِلَى لَفْظِ الْأَمْرِ، وَزَيْدَتِ الْبَاءُ عَلَيْهِ. فَبِإِنْ قِيلَ: فَلِمَ زَيْدَتِ الْبَاءُ عَلَيْهِ؟ قِيلَ: لَوْجْهَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ لَفْظُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ لَفْظَ الْأَمْرِ، فَزَادُوا الْبَاءَ فَرَقًا بَيْنَ لَفْظِ الْأَمْرِ الَّذِي لِلتَّعَجُّبِ وَبَيْنَ لَفْظِ الْأَمْرِ الَّذِي لَا يَرَادُ بِهِ التَّعَجُّبُ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَعْنَى الْكَلَامِ "يَا حُسْنُ اثْبَتْ بَزِيدًا" أَدْخَلُوا الْبَاءَ لِأَنَّ "اثْبَتْ" يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ؛ فَلِذَلِكَ أَدْخَلُوا الْبَاءَ»^(٧).

(١) معاني القرآن للزجاج (٢/٥٧، ٧٤، ١٣٤، ٣/٣٩٤)

(٢) أمالي ابن الشجري (١/٣١٠)

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٤/٤٧٧ - ٤٧٩)

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤/٢٠٦٦)

(٥) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٤٧)

(٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤/٢٠٦٦)

(٧) أسرار العربية (ص: ١٠٧)

- (زيادة الباء في المبتدأ)

قال ابن يعيش: «**الباء قد زيدت في مواضع مخصوصة، وذلك مع المبتدأ والخبر، ومع الفاعل والمفعول، وفي خبر "ليس"، و"ما" الحجازية. فأما زيادتها مع المبتدأ، ففي موضع واحد، وهو قولهم: "بحسبك أن تفعل الخير"، معناه: حسبك فعل الخير، فالجار والمجرور في موضع رفع بالابتداء...، ولا يُعلم مبتدأ دخل عليه حرف جر في الإيجاب غير هذا الحرف**»^(١).

وقال ابن الصائغ في صدد حديثه عن استعمالات الباء: «وتكون زائدة مع الفاعل، كقوله تعالى: {وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} (النساء: ٧٩)، ومع المفعول، كقوله تعالى: {وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ} (المائدة: ٦)، ومع المبتدأ، كقولك: **"بحسبك زيد"**، ومع الخبر، كقولك: **"ما زيد بقائم"**»^(٢).

ويرى الباحث أن زيادة الباء مع المبتدأ لا تتحقق إلا إذا كان الخبر نكرة، مثل **"بحسبك درهم"** أو **"بحسبك حديث"** أو نحو ذلك؛ لأن جملة **"بحسبك زيد"** يحتمل أن يكون **"زيد"** مبتدأ مؤخرًا و**"بحسبك"** خبرًا مقدمًا، فتكون الباء زائدة في الخبر وليس المبتدأ، وكذا الأمر في جميع الأمثلة التي خبرها معرفة، وهذا ما أفاده ابن مالك^(٣).

- (زيادة الباء في الخبر المنفي)

اتفق جمهور النحاة على جواز زيادة الباء في الخبر المنفي، وهو خبر **"ليس"** وخبر **"ما"** الحجازية، وذكروا ذلك علتين؛ أشهرهما أنها زيدت لتأكيد النفي، والأخرى أنها زيدت مقابلة لزيادة اللام في خبر **"إن"**.

قال ابن السراج في صدد حديثه عن استعمالات الباء: «**وتزاد في خبر المنفي توكيدًا نحو قولك: "ليس زيد بقائم"**»^(٤). وقال أيضًا في موضع آخر: «وقد جاءت حروف خافضة، وذكروا أنها زوائد إلا أنها تدخل لمعانٍ فمن ذلك: **"ليس زيد بقائم"** أصل الكلام: **"ليس زيد قائمًا"** ودخلت الباء لتؤكد النفي وخص النفي بها دون الإيجاب»^(٥).

وقال أبو القاسم الزجاجي: «**قيل وأي فائدة في إدخال الباء في خبر "ما" و"ليس" كقولك: "ما زيد بقائم"**، ونحو قوله تعالى: {الَّذِينَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ} (الزمر: ٣٦) {وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا} (يوسف: ١٧) و{مَا أَنَا بِمُصْرَخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرَخِي} (إبراهيم: ٢٢)؛ **فكان جواب النحويين كلهم في ذلك أن قالوا أدخلت الباء في الخبر مشددة للنفي مؤكدة له**»^(٦).

وقال ابن جني: «**تزداد الباء في خبر "ليس" مؤكدة فيقال: "ليس زيد بقائم" و"ليس محمد بمنطلق" أي ليس محمد منطلقًا، وتشبه "ما" بـ "ليس" في لغة أهل الحجاز**»^(٧).

وقال أبو البركات الأنباري موضحًا علّة زيادة الباء في خبر **"ما"** الحجازية: «**فإن قيل: فلم دخلت الباء في خبرها، نحو: "ما زيد بقائم"؟ قيل: لوجهين؛ أحدهما: أنها أدخلت توكيدًا للنفي، والثاني: أن يُقدّر أنها جواب لمن قال: "إن زيدًا لقائم" فأدخلت الباء في خبرها لتكون بإزاء اللام في خبر "إن"**»^(٨).

(١) أسرار العربية (ص: ١٠٧)

(٢) اللحة في شرح الملحّة (١/ ٢٤٣)

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ٣٣٧)

(٤) الأصول في النحو (١/ ٤١٣)

(٥) الأصول في النحو (٢/ ٢٥٩) بتصرف

(٦) اللامات (ص: ٧٢)

(٧) اللع في العربية لابن جني (ص: ٣٩)

(٨) أسرار العربية (ص: ١٢٠)

* * *

ثالثاً: زيادة التاء

- (زيادة التاء عوضاً عن حذف فاء الكلمة)

قال ابن جنبي: « اعلم أن الحرف الذي يحذف فيجاء بآخر عوضاً منه على ضربين: أحدهما أصلي والآخر زائد. الأول من ذلك على ثلاثة أضرب: فاء، عين، لام. أما ما حذفت فإوه وجيء بزائد عوضاً منه فباب "فِعْلَةٌ" في المصادر، نحو: عِدَّةٌ وَزِنَةٌ وَشِيَةٌ وَجِهَةٌ. والأصل وَغِدَّةٌ وَوَزْنَةٌ وَوَشْيَةٌ وَوَجْهَةٌ، فحذفت الفاء وجعلت التاء بدلاً من الفاء. ويدل على أن أصله ذلك قول الله سبحانه: {وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا} (البقرة: ١٤٨)»^(١).

وقال المرادي في صدد حديثه عن الإعلال بالحذف: «حذف الواو من مضارع ثلاثي فإوه واو استنقلاً، لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمه، كقولك في مضارع وَغِدٌ وَعَدٌ، والأصل "يُوعِدُ"، وحذفت الواو لما ذكر، وحُمل على ذي الياء أخواته، نحو أَعِدُ وَنَعِدُ وَتَعِدُ، والأمر نحو عِدٌ، والمصدر الكائن على فِعْلٍ - بكسر الفاء وسكون العين - نحو "عِدَّةٌ" فإن أصله "وَعِدٌ" على وزن فِعْلٍ، فحذفت فإوه حملاً على المضارع، وحُرِّكت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها، وعوضوا منها تاء التأنيث»^(٢).

وقال سعيد الأفغاني في صدد حديثه عن أغراض الزيادة: « الزيادة للتعويض عن محذوف؛ إما عن فاء الكلمة مثل "عِدَّةٌ" زيدت التاء آخرًا لتعويض الواو المحذوفة من أولها "وَعِدٌ"»^(٣).

- (زيادة التاء في "لات")

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي صَدَدِ شَرْحِهِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلا تَجِئْنا بِمَنَاصِصٍ} (ص: ٣): « لا ت هي "لا" المشبهة بـ"ليس" زيدت عليها تاء التأنيث كما زيدت على "رَبٌّ" ونَمٌّ" للتوكيد، وتغير بذلك حكمها حيث لم تدخل إلا على الأحيان، ولم يبرز إلا أحد مقتضياتها؛ إما الاسم وإما الخبر، وامتنع بروزهما جميعاً، وهذا مذهب الخليل وسيبويه. وعند الأخفش: أنها "لا" النافية للجنس زيدت عليها التاء، وخصت بنفي الأحيان»^(٤).

وقال ابن هشام: «وأما "لات" فإن أصلها "لا" ثم زيدت التاء، وعملها واجب، وله شرطان: كون معموليها اسمي زمان، وحذف أحدهما، والغالب كونه المرفوع، نحو: {وَلا تَجِئْنا بِمَنَاصِصٍ} (ص: ٣)، أي: ليس الجيئُ حينَ فرار»^(٥).

وقال خالد الأزهرى مضيفاً علة أخرى لزيادتها: «وأما "لات" فأصلها "لا" النافية ثم زيدت عليها "التاء" لتأنيث اللفظ أو للمبالغة في معناه أو لهما، وخصت بنفي الأحيان، وزيادة التاء هنا أحسن منها في نَمَتْ وَرُبَّتْ؛ لأن "لا" محمولة على ليس، وليس تتصل بها التاء، ومن ثم لم تتصل بـ"لا" المحمولة على "إن"»^(٦).

* * *

(١) الخصائص (٢/ ٢٨٧)

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٦٣١)

(٣) الموجز في قواعد اللغة العربية (ص: ١٢٦)

(٤) تفسير الزمخشري = الكشف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ٧١)

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٢٧٦)، والمغني (ص: ٣٣٦)

(٦) شرح التصريح على التوضيح = التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٢٦٨)

رابعاً: زيادة الزاي

- (زيادة الزاي في النسب)

قال أبو البقاء العكبري في صدد حديثه عما شذَّ في النَّسَب: «وَمَا شَذَّ فِي النَّسَبِ يُحْفَظُ وَلَا يُفَاسُ عَلَيْهِ...، وَمِنْهُ "مَرْوَزِي" فزادوا الزَّاي والأصل "مَرْوِي" مَنْسُوبٌ إِلَى مَرْوٍ»^(١).
وقال السيرافي في صدد حديثه عن باب اطراد الإبدال في الفارسية: «اعلم أن العرب تبدل من كلام العجم، وذلك في عشرة أحرف؛ وهي الجيم والكاف والباء والفاء والقاف والسين والشين والعين واللام والزاي، وهذه الحروف تنقسم قسمين أحدهما يطرد إبداله، والآخر لا يطرد إبداله؛ فأما ما يطرد فخمسة أحرف الجيم والكاف والباء والفاء والقاف، وأما ما لا يطرد إبداله فخمسة أحرف السين والعين والشين واللام والزاي...، وأما الزاي فقولهم في النسب إلى الرَّيِّ "رازي" وإلى مَرْوٍ "مروزي"، وذلك لأن النسبة في لغتهم إلى هاتين المدينتين بالجيم كقولهم مروجي وراجي»^(٢).
وقال خالد الأزهرى: وما خرج في النسب عما قررناه في هذا الباب فشاذاً، وذلك تسعة أقسام: أحدها: بالتحريف فقط، "كقولهم: أموي؛ بالفتح" في الهمزة؛ نسبة إلى "أمية" بضم الهمزة، "وبصري؛ بالكسر" في الباء؛ نسبة إلى "البصرة" بفتح الباء، "ودُهري للشيخ الكبير، بالضم" في الدال نسبة إلى "الدهر" بفتح الدال. والثاني: بالزيادة فقط، كقولهم: "مروزي"، بزيادة الزاي نسبة إلى "مرو"....^(٣).

* * *

خامساً: زيادة السين

- (زيادة السين مع كاف المؤنث في الوقف)

قال سيبويه: «واعلم أن ناساً من العرب يلحقون الكاف السينَ ليبيّنوا كسرة التأنيث، وإنما ألحقوا السين لأنها قد تكون من حروف الزيادة في "استفعل"، وذلك أعطيتكس، وأكرمتكس، فإذا وصلوا لم يجيئوا بها لأن الكسرة تبيّن. وقومٌ يلحقون الشين ليبيّنوا بها الكسرة في الوقف كما أبدلوا مكانها للبيان. وذلك قولهم: أعطيتكش، وأكرمتكش، فإذا وصلوا تركوها. وإنما يلحقون السين والشين في التأنيث، لأنهم جعلوا تركهما بيان التذكير»^(٤).

وقال ابن يعيش: «وَأَمَّا كَسَكَسَةُ بَكَرٍ، فَإِنَّهُمْ يَزِيدُونَ عَلَى كَافِ الْمُؤَنَّثِ سِينًا غَيْرَ مَعْجَمَةٍ لِتَبْيِينِ كَسْرَةِ الْكَافِ، فَيُؤَكِّدُ التَّأْنِيثَ، فَيَقُولُونَ: "مَرَرْتُ بِكَسٍ"، و"نَزَلْتُ عَلَيْكَسٍ". فَإِذَا وَصَلُوا، حَذَفُوا لِبَيَانِ الْكَسْرَةِ»^(٥).

وقال المرادي: « وَأَمَّا سِينِ الْوَقْفِ فَهِيَ فِي لُغَةِ بَكَرٍ، يَزِيدُونَ سِينًا بَعْدَ كَافِ الْمُؤَنَّثَةِ فِي الْوَقْفِ؛ لِبَيَانِ حَرَكَةِ الْكَافِ، نَحْو: عَلَيْكَسٍ، فَإِذَا وَصَلُوا حَذَفُوهَا، فَهِيَ فِي ذَلِكَ نَظِيرُ هَاءِ السَّكْتِ»^(٦).

- (زيادة السين عوضاً عن حركة عين الفعل)

قال سيبويه: «وقولهم أَسْطَاعٌ يُسْطِيعُ وَإِنَّمَا هِيَ أَطَاعٌ يُطِيعُ، زَادُوا السِّينَ عَوْضًا مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ مِنْ أَفْعَلٍ»^(١).

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١٥٥/٢، ١٥٦)

(٢) شرح كتاب سيبويه (١٩٨/٥)

(٣) شرح التصريح على التوضيح = التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٦١٣/٢)

(٤) الكتاب لسيبويه (١٩٩/٤)

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (١٨٠/٥)

(٦) الجنى الداني (٦٠)

وقال أبو سعيد السيرافي: «أما أسطاع يُسَطِّيع، فأصله أَطَوَّع يُطَوِّع، ومن حكم أفعل في الفعل، إذا كان موضع العين منه واوا أو ياءً أن تلقى حركة العين على الفاء، فتقلب الواو ألفاً والياء ألفاً، كقولك " أجار يجير وأقام يقيم " و " ألان يلين " والأصل: أقوم وألين، فألقوا حركة الياء والواو على ما قبلهما، وقلبتا ألفين؛ فلهذا القياس وجب أن يقال في " أَطَوَّع " " أَطَاع "، ثم زادوا السين في " أطاع " عوضاً من إلقاء حركة الواو على الطاء. وقد طعن قوم على سيبويه في قوله: زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين، والعين هي الواو في " أطوع "؛ لأنها عين الفعل؛ فقالوا: الحركة ما ذهبت، وإنما أقيت على ما قبلها. والجواب عن سيبويه: أنه أراد جعلوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من العين، والحركة قد ذهبت منها، وإن وجدت في غيرها، فكان تحصيله أنهم جعلوا السين عوضاً من نقل الحركة»^(٢).

وقال ابن يعيش: «والسين زيادتها مطردة، وغير مطردة، فالمطردة تجوز زيادتها في " استفعل " وما يُصَرِّفُ منه، نحو: " استخرج يستخرج استخراجاً "، فهو " مستخرج "، وله أقسامٌ قد شرحتها في قسم الأفعال. والغالبُ عليه الطُّلُبُ، نحو: " استفهم "، و " استعلم "، إذا طلب الفهم والعلم. وأما كونها غير مطردة، فنحو: " أسطاع يُسَطِّيع "، السينُ فيه زائدة، والمراد: " أطاع يُطِيع "، والأصل: " أَطَوَّع يُطَوِّع "، نُقلت الفتحة من الواو إلى الطاء إرادةً للإعلال، حملاً على الماضي المجرد الذي هو " طاع يُطَوِّع "، ثم قلبتها ألفاً لتحركها في الأصل وافتتاح ما قبلها الآن، فصار " أطاع "، ثم زادوا السين كالعوض من حركة عين الفعل»^(٣).

* * *

سادساً: زيادة الشين

- (زيادة الشين مع كاف المؤنث في الوقف)

قال سيبويه: «واعلم أن ناساً من العرب يلحقون الكاف السين ليبيّنوا كسرة التانيث. وإنما ألحقوا السين لأنها قد تكون من حروف الزيادة في " استفعل "، وذلك أعطيتكس، وأكرمتكس، فإذا وصلوا لم يجيئوا بها لأن الكسرة تبيّن. وقومٌ يلحقون الشين ليبيّنوا بها الكسرة في الوقف كما أبدلوا مكانها للبيان. وذلك قولهم: أعطيتكس، وأكرمتكس، فإذا وصلوا تركوها. وإنما يلحقون السين والشين في التانيث، لأنهم جعلوا تركهما بيان التذكير»^(٤).

وقال ابن يعيش «وقد زادوا على هذه الكاف في الوقف شيئاً حرصاً على البيان، فقالوا: " مررت بكش "، و " أعطيتكش ". فإذا وصلوا حذفوا الجميع، وهي كشكشة بني أسدٍ وتميم»^(٥).
وقال المرادي: «الشين حرف مهمل، يزداد وفقاً بعد كاف المخاطبة، في لغة تميم، كزيادة السين في لغة بكر. فيقولون: أكرمتكش. وتسمى كشكشة تميم. والله أعلم»^(٦).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدكتور كمال بشر قد عدّ ظاهرة الكشكشة من لهجات العرب المذمومة؛ حيث قال: " وفي كتب اللغة إشارات إلى بعض المذموم من لهجات العرب؛ من ذلك الكشكشة، وهي في ربيعة ومضر، يجعلون بعد كاف الخطاب في المؤنث شيئاً، فيقولون: رأيتكش...، فلو أن شاعراً

(١) الكتاب لسبويه (٢٥ / ١)

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٨٣ / ١)

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٣٤٤ / ٥)

(٤) الكتاب لسبويه (١٩٩ / ٤)

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (١٧٩ / ٥)

(٦) شرح المفصل لابن يعيش (١٧٩ / ٥)

ضمّن شعره شيئاً من كشكشة ربيعة، أو طمطممانية حمير، أو عَجَجَة قضاة، وغدا ينشده في بعض أسواق العرب لغبوه على أمره بالمكء والتصدية، ولصبروه أضحوكة من التّهكّم به والتندر عليه^(١).

* * *

سابعاً: زيادة الفاء

- (زيادة الفاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط)

قال الزمخشري: «إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره، وذلك على نوعين الاسم الموصول والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً كقوله تعالى: { الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ } [البقرة ٢٧٤] وقوله تعالى: { وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ } [النحل ٥٣] وقولك: كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دَرَاهِمٌ^(٢).

وقال المرادي: «وأما الفاء الزائدة فهي ضربان: أحدهما الفاء الداخلة على خبر المبتدأ، إذا تضمن معنى الشرط، نحو: الذي يأتي فله درهم، فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط؛ لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحق بالصلة المذكورة، ولو حذفنا لاحتل كون الخبر مستحقاً بغيرها. فإن قلت: فكيف تجعلها زائدة، وهي تفيد هذا المعنى؟ قلت: إنما جعلتها زائدة، لأن الخبر مستغن عن رابط يربطه بالمبتدأ. ولكن المبتدأ لما شابه اسم الشرط دخلت الفاء في خبره، تشبيهاً له بالجواب، وإفادتها هذا المعنى لا تمنع تسميتها زائدة. والثاني التي دخلها في الكلام كخروجها، وهذا القسم لا يقول به سيبويه، وقال به الأخفش، وزعم أنهم يقولون: أخوك فوجد^(٣).

وقال عباس حسن: «القاعدة العامة في اقتران الخبر بالفاء هي مشابهته لجواب الشرط، مع خلو الكلام من أداة شرط بعد المبتدأ، لكيلا يلتبس الخبر بجواب الشرط، وقد تتبع النحاة مواضع المشابهة فوجدوها تتركز في موضعين لا تكاد تخرج عنهما، مع خلو كل موضع من أداة شرط بعد المبتدأ. الأول: كل اسم موصول عامّ وقعت صلته جملة فعلية مستقبلية المعنى في الأغلب، أو وقعت ظرفاً، أو جاراً مع مجروره بشرط أن يكون شبه الجملة بنوعيه متعلقاً بفعل مستقبل الزمن في الأغلب. الثاني: كل نكرة عامة وصفت بجملة فعلية مستقبلية المعنى أو بظرف أو بجار مع مجروره على الوجه السالف الذي يقضى بتعليق شبه الجملة بمضارع مستقبل الزمن في الأكثر. وإذا اقترن الخبر بالفاء وجب تأخيرها عن المبتدأ، فإن تقدم وجب حذف الفاء^(٤).

* * *

ثامناً: زيادة الكاف

- (زيادة الكاف في الإشارة للبعيد)

قال أبو سعيد السيرافي في هذا الصدد: «فإن قال قائل: فهلا زادوا على إشارة الحاضر من المكان كافاً، فتكون إشارة إلى المتنحي منه، كقولهم: " ذا " إذا أشاروا إلى حاضر، وإذا أشاروا إلى متنحٍ زادوا كافاً للمخاطب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه فقالوا: ذاك؟ قيل له: قد فعلوا مثل ذلك في الإشارة إلى المكان، فقالوا: " هنا " ثم قالوا: " هناك " فدلوا بزيادة الكاف على المكان المتنحي المشار إليه^(٥).

(١) دراسات في فقه اللغة (ص ٦٧، ٦٩)

(٢) المفصل في صنعة الإعراب (ص ٤٧)

(٣) الجنى الداني (٧٠، ٧١)

(٤) النحو الوافي (١/ ٥٣٧)

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ١٠٠)

وقال ابن الشجري موضحاً أنواع أسماء الإشارة: «إن أسماء الإشارة منها ما وضع للقريب، ومنها ما وضع للمتراخي البعيد، ومنها ما وضع للمتوسط، فالموضوع للقريب المذكر "ذا"، وقالوا للمتوسط: ذاك، فزادوا الكاف...، وقالوا للمتباع: ذلك، فزادوا اللام»^(١).

وقال ابن يعيش: «"ذا" إشارة إلى القريب بتجرُّدها من قرينة تدل على البعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأن حقيقة الإشارة للإيماء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى متباعدٍ، زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: "ذاك"، فإن زاد بُعد المشار إليه، أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: "ذلك". واستُفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأن قوة اللفظ مُشعرة بقوة المعنى»^(٢).

* * *

تاسعاً: زيادة اللام

- (زيادة اللام في أسماء الإشارة للدلالة على زيادة بُعد المشار إليه)

قال أبو البقاء العكبري في صدد حديثه عن مواضع زيادة اللام: «اعلم أن زيادتها بعيدة في أقياس لبُعدها من حروف المدِّ، وإنما زيدت في حروف قليلة، قالوا في زيد زَيْدَل وفي عبْد عبْدَل...، فأما اللام في (ذلك) فزائدة لبُعد المشار إليه، وقيل هي بدل من "ها" التي للتنبية، وكذلك هي زائدة في (تلك)»^(٣).

وقال ابن يعيش: «(ذا) إشارة إلى القريب بتجرُّدها من قرينة تدل على البعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأن حقيقة الإشارة للإيماء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى متباعدٍ، زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: (ذاك)، فإن زاد بُعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: (ذلك)، واستُفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأن قوة اللفظ مُشعرة بقوة المعنى»^(٤).

وقال عباس حسن: «إن أسماء الإشارة التي تستعمل في حالة البعد لا بد أن يزداد في آخرها حرفان معاً: لام تسمى: لام البعد، وحرف الخطاب "الكاف" بعدها، نحو: "ذلك السَّبَّاح بارع". وهذه اللام لا توجد وحدها بغير كاف الخطاب، فيجوز إلحاقها بآخر أسماء الإشارة التي للمفرد والمفردة بشرط وجود تلك الكاف، ويمتنع إلحاقها بأسماء الإشارة التي لا تدخلها الكاف مطلقاً، أو التي تدخلها ولكنها غير موجودة فيها عند الرغبة في إلحاق اللام»^(٥).

* * *

عاشراً: زيادة الميم

- (زيادة الميم مع ضميري المثنوي الجمع)

قال ابن الوراق: «فإن قال قائل: فلم زيدت الميم في التثنية؟ قيل: ففي ذلك جوابان: أحدهما: أن التثنية لما كانت توجب تغيير الواحد، كثر اللفظ أيضاً بزيادة الميم، إذ كانت هذه المكنيات قد تبني على حرف واحد، وأقل الأسماء أصولاً يجب أن يكون على ثلاثة أحرف، فلذلك زادوا الميم. والوجه الثاني: أن

(١) أمالي ابن الشجري (٣/ ١٦٤)

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٦٥)

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٢٧٩)

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٦٥)

(٥) النحو الوافي (١/ ٣٢٦)

القافية إذا كانت مُطلقةً تبعثها ألف، فلَمَّا زادوا على (أنت) ألفا، وَهُوَ أَلْفُ التَّنْبِيَةِ، جَازَ أَنْ يَتَوَهَّمُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ أَنَّهَا أَلْفُ الْإِطْلَاقِ...، فزادوا الميم ليزول اللبس، وَإِنَّمَا كَانَتْ الْمِيمُ أُولَى بِالزِّيَادَةِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْحُرُوفِ، لِأَنَّهَا مِنْ زَوَائِدِ الْأَسْمَاءِ وَالْمَضْمَرِ اسْمٌ، فَلِذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يُزَادَ عَلَيْهِ الْمِيمُ، فإِذَا جُمِعَتْ زِدَتْ وَاوَا مَعَ الْمِيمِ، لِتَكُونَ الْوَاوُ تَحِلُّ مَحَلَّ التَّنْبِيَةِ، فَتَقُولُ: أَنْتُمْ وَهَمُو، إِلَّا أَنْ هَذِهِ الْوَاوُ تَحذفُ اسْتِخْفَافًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْكَلُ حذْفُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهَا عَلَى الْأَصْلِ»^(١).

وقال الرضي الإسترابادي: «وزادوا الميم قبل ألف المثني في (تما) وقبل واو الجمع في (تمو)؛ لئلا يلتبس المثني بالمخاطب إذا أشبعت فتحته للإطلاق، والجمع بالمتكلم المشبع ضمته، وكان أولى الحروف بالزيادة (الميم) لأن حروف العلة مستقلة قبل الألف والواو، والميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حرف العلة لغنها ولكونها من مخرج الواو: شفوية»^(٢).

- (زيادة الميم للمبالغة والتوكيد)

قال السيرافي: «وأما (ابنم) فزيدت فيه الميم على (ابن) للتوكيد والمبالغة»^(٣).

وقال ابن يعيش: «وأما (ابنم) فهو (ابن) زيدت عليه الميم للمبالغة والتوكيد، كما زيدت في "زُرُقْم" و"سُنْهُمْ"، بمعنى الأزرق والعظيم العجيزة، أي: كبير الاست»^(٤).

وقال ابن شاهنشاه: «وأما (ابنم) فأصله (ابن) زيدت عليه الميم للمبالغة والتوكيد، كما زيدت في زُرُقْم وسُنْهُمْ، بمعنى الزرقة، والعظيم العجيزة أي الاست. وليست الميم بدلا من اللام المحذوفة من (ابن) وإلا لكانت اللام كالثابتة وبطل دخول همزة الوصل»^(٥).

- (زيادة الميم في "اللهم")

قال الخليل بن أحمد: «ومعنى (اللهم) أرادوا أنهم أن يقولوا (يا الله) فتقل عليهم فجعلوا مكان حرف النداء الميم، وجعلوا الميم من حروف النداء فقالوا (اللهم) لأن الميم من حروف الزوائد أيضا، فأسقطوا (يا) وهو حرف النداء وجعلوا ميمًا زائدة في آخر الكلمة»^(٦).

وقال السيرافي: «وأما قولهم: "اللهم" فإن الميم زيدت عوضا من "يا" وشددوا الميم؛ لأن يكون على عدة "يا"، لأن "يا" حرفان، وخصوا الميم؛ لأنها تقع زائدة في أواخر الأسماء نحو: "زُرُقْم" و"سُنْهُمْ"»^(٧).

وقال ابن الوراق: «وأعلم أنه يجوز أن تدخل ميمًا مُشَدَّدةً آخر هذا الاسم بدلا من (يا)، فلهذه العلة شددت ليكون التشديد بمنزلة (يا) إذ كانت حرفين، فتقول: اللهم اغفر لي، فتجري مجرى: يا الله اغفر لي، ولا يحسن الجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر، وإنما فتحت الميم لأن الحروف أصلها السكون، فإذا زيدت الميمان وهما ساكنان لم يجز الجمع بين ساكنين، فحركت الميم الثانية بالفتحة لالتقاء الساكنين، وصار الفتح أولى لخفته وتقل التشديد»^(٨).

(١) علل النحو (ص: ٤١٢)

(٢) شرح الرضي على الكافية (ص: ٩١١)

(٣) شرح كتاب سيبويه (١٩ / ٥)

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٣٠٤ / ٥)

(٥) الكناش في فني النحو والصرف (١٩٦ / ٢)

(٦) الجمل في النحو (ص: ١٣٦)

(٧) شرح كتاب سيبويه (١ / ١٨٤)

(٨) علل النحو (ص ٣٤٣)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدكتور رمضان عبدالنواب قال بأن صيغة النداء العربية (اللَّهُمَّ) لها علاقة بلفظ (أَلُوهِيم) (𐎠𐎡𐎢𐎣) الموجود في العبرية بمعنى (الله)، وهو مفرد جاء بصيغة الجمع للدلالة على التعظيم^(١).

وجدير بالذكر هنا أيضًا أن للدكتور محمد رجب الوزير رأيًا جديدًا في تفسير الميم المشددة الملحقة بلفظ (اللَّهُمَّ)؛ حيث قال: بأن الميم المشددة التي لحقت بلفظ "الله" قد تكون منقولة من اللغة الآشورية؛ حيث استعملت فيها هذه الميم ضمن المركب ilum-ma (بمعنى اللَّهُمَّ أو يا الله)، وهو مكون من اللفظ المرفوع "ilu" بمعنى الله، وميم التميميم "m"، واللاحقة الدالة على معنى النداء "ma"، ويبدو أن هذه اللاحقة مختصة في الآشورية بلفظ "ilum"، ويلاحظ أن المركب ilum-ma لا يحتوي على صوت الهاء؛ لأنه غير مستعمل في الآشورية، فالميم المشددة التي لحقت بالمركب (لاهَمَّ) هي عبارة عن ميم التميميم واللاحقة الدالة على معنى النداء (-م)، وقد بقيت هذه الميم المشددة في المركب نفسه بعد أن دخلت عليه الألف واللام فأصبح (اللَّهُمَّ)^(٢).

* * *

الحادي عشر: زيادة النون

- (زيادة النون في التثنية والجمع)

قال سيبويه: «واعلم أنك إذا تَنَبَّيت الواحدَ لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون...، وتكون الزيادة الثانية نونًا كأنها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين. وإذا جمعت على حدِّ التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون»^(٣).

وقال ابن يعيش: «وزادوها- أي النون- في التثنية والجمع عوضًا من الحركة، والتنوين، نحو قولك: "جاءني الزيدان، والزيدون"، و"رأيت الزيدتين، والزيدين"، و"مررت بالزيدتين، والزيدين". فالنونُ هنا عوضٌ من الحركة والتنوين»^(٤).

وقال الأشموني ذاكراً علةً أخرى جديدةً لزيادة النون مع التثنية والجمع: «لحقت النون المثني والمجموع عوضًا عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين، وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين، ولم تحذف مع الألف واللام -وإن كان التنوين يحذف معهما- نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضًا. وقيل: لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو: "جاءني خليلان موسى وعيسى"، و"مررت ببنين كرام"، ودفع توهم الأفراد في نحو: "جاءني هذان"، و"مررت بالمهتدين»^(٥).

- (زيادة النون للوقاية)

(١) في قواعد الساميات (العبرية والسريانية والحبشية) (ص ٧٥)

(٢) بين العربية واللغات السامية دراسات لغوية مقارنة (ص ٤٣)

(٣) الكتاب لسبويه (١ / ١٧)

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٢ / ٢٠٣)

(٥) شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١ / ٦٩)

قال ابن السراج: «فإذا جاءوا إلى الياء التي هي ضمير المتكلم زادوا في الفعل نوناً قبل الياء؛ لئلا يكسروا لام الفعل، والفعل لا جرّ فيه، فقالوا: "ضَرَبَنِي" فسلمت الفتحة بالنون، ووقع الكسر على النون...، وقالوا: إنني ولعلني ولكنني؛ لأن هذه حروف مشبهة بالفعل»^(١).

وقال السُّهَيْلِي في صدد حديثه عن مسألة ياء المتكلم والنون: «قوله: أعجبني وأسخطني وأرضاني وسرني...، الضمير عند النحويين هي "الياء" وحدها، و"النون" زائدة، زيدت وقاية لآخر الفعل من كسره»^(٢).

وقال ابن يعيش: «اعلم أن ضمير المنصوب إذا كان للمتكلم واتصل بالفعل، نحو: "ضَرَبَنِي"، و"خاطَبَنِي"، و"حدَّثَنِي"، فالاسم إنما هو الياء وحدها، والنون زيادة...، وذلك أن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً إذا كان حرفاً صحيحاً، نحو: "غلامي"، و"صاحبي". والأفعال لا يدخلها جرٌّ، والكسر أخو الجرّ...، فجاءوا بالنون مزيدة قبل الياء، ليقع الكسر عليها، وتكون وقاية للفعل من الكسر. وخصوا النون بذلك لقرّبتها من حروف المدّ واللين، ولذلك تُجامعها في حروف الزيادة»^(٣).

* * *

الثاني عشر: زيادة الهاء

- (زيادة الهاء للتكثير والمبالغة في الوصف)

قال الهروي: «تقول: (رجل راوية للشعر) إذا كان ينشده ويحفظه، فزادوا الهاء للمبالغة في الوصف، وكذلك (رجل علامة) أي عالم جداً، أو كثير العلم. و(نسابة): وهو العالم بالأنساب، وهي معرفة أسماء الآباء والأجداد»^(٤).

وقال ابن الشجري: «زادوا الهاء للتكثير والمبالغة في الوصف، في قولهم: رجل علامة ونسابة وسألة، وراوية للشعر، وكذلك قولهم: رجل فروقة وملولة وحمولة، دلّت الهاء فيه على كثرة الفرق والملل والاحتمال، وكذلك امرأة فروقة وملولة وحمولة، دخلت هاء لما ذكرناه من التكثير والمبالغة، لا للتأنيث، ألا ترى أنهم لم يدخلوا الهاء في فعول وصفا للمرأة، نحو امرأة صبور وشكور وغدور ولعوب»^(٥).

وقال خالد الأزهري (المعروف بالوقاد): «تأتي التاء للمبالغة في الوصف ك: "راوية" لكثير الرواية، وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف، والغاية مؤنثة. ولتأكيدها، أي المبالغة الحاصلة بغير التاء ك: "نسابة"، وذلك لأن فعلا يفيد المبالغة بنفسه، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة لأن التاء للمبالغة»^(٦).

- (زيادة الهاء للسكت ولبيان الحركة)

قال أبو البقاء العكبري: «وقد زيدت الهاء آخرا للسكت، ومعنى ذلك أن يكون الحرف الأخير خفياً فيبين الوقف بالهاء، نحو كتابيه وحسابيه، أو تكون حركة الحرف دالة على حرف محذوف نحو لم وبم، فإن فتحة الميم تدلّ على الألف المحذوفة فلو وقفت عليها وسكنت لم يبق على المحذوف دليل وإن

(١) الأصول في النحو (٢/ ١٢١)

(٢) نتائج الفكر في النحو (ص: ١٥٠)

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٤٧)

(٤) إسفار الفصيح (٢/ ٧٩٣)

(٥) أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٥٥)

(٦) التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٤٩٢)

حَرَكَتْ لَتَدَلَّ وَقَفَتْ عَلَى الْحَرَكَةِ فزادوا الهاء لتبقى الحركة ويكون الوقف على الساكن، وإنما اختاروا الهاء لِضَعْفِهَا وَخَفَائِهَا، وَبِذَلِكَ أَشْبَهَتْ حُرُوفَ الْمَدِّ»^(١).

وقال الشاطبي: «إذا وقفت على آخر المندوب، وقد ألحقته الألف أو الياء أو الواو، زدت هاء تقف عليها، وتسمى هاء السكت، فنقول: يا زيداه، يا عبد الملكاه، وا أمير المؤمنيناه، فتكون تلك الهاء لاحقة للقصد الذي لحقت لأجله في نحو: {يا لَيْتَنِي لَمْ أُوْتِ كِتَابِيَهْ} (الحاققة: ٢٥)، لبيان ما قبلها، فإذا لحقت في نحو: {كتابه}. فليبان الحركة، وإذا لحقت الألف في الندبة فليبان الحرف الذي بمنزلة الحركة لضعفه»^(٢).

وقال سعيد الأفغاني: «الهاء تزداد اطراداً هاء للسكت لبيان حركة آخر الكلمة أو حرف المد حين الوقف، مثل: لِمَه؟ عَمَه؟ و: {يا لَيْتَنِي لَمْ أُوْتِ كِتَابِيَهْ} (الحاققة: ٢٥)»^(٣).

* * *

الثالث عشر: زيادة الواو

- (زيادة الواو للتفرقة بين صيغتين)

تُزاد الواو في كتابة بعض الألفاظ فرقاً بينها وبين كتابة ألفاظ أخرى، مثل "عَمرو" زيدت الواو فيها في حالتي الرفع والجر للتفرقة بينها وبين لفظ "عَمَر" ، أما في حال النصب فلا تزداد؛ لأنَّ "عَمراً" ينصرف و"عَمَر" لا ينصرف.^(٤)

قال أبو جعفر النحاس: «وزادوا في (عمرو) واواً فرقاً بينه وبين (عَمَر)، وكان أولى بالزيادة لخفته، هذا إذا كان مخفوضاً أو مرفوعاً، فإن كان منصوباً لم تُزد فيه واوٌ، لأن (عمر) لا ينصرف، فقد زال الإشكال؛ وقيل: لم تزد فيه واوٌ في النصب لئلا يجمع بين زائدين، وهما الألف والواو...، وزادوا الواو في (أولئك) فرقاً بينه وبين (إليك)، وزادوها في (أولى) فرقاً بينها وبين (إلى)»^(٥).
وقال أبو البقاء العكبري: «اعلم أنهم يزيدون في الخط حروفاً للفرق، وكان ذلك يحتاج إليه قبل حدوث الشكل والنقط، ثم استمر أكثرهم عليه، ومنهم من يقول يُزاد للتوكيد، فمما زيد للفرق كتابتهم (عَمراً) بالواو في الرفع والجر إذا لم يُضف ليفرق بينه وبين (عَمَر)»^(٦).

وقال ركن الدين الإسترابادي: «وزادوا الواو في (عمرو) للفرق بينه وبين (عَمَر)، ولم يزيدوا الواو بعد (عمرو) في النصب؛ لوجود الفرق بينهما بالألف بعد (عمرو) وعدمها بعد (عَمَر)، وإنما زيدت الواو دون الألف والياء؛ لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، وإنما خص (عمرو) بزيادة الواو؛ لأنه أخف في اللفظ من عمر»^(٧).

* * *

الرابع عشر: زيادة الياء

- (زيادة الياء في التصغير)

- (١) اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٢٧٥)
- (٢) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (٥/ ٤٠١)
- (٣) الموجز في قواعد اللغة العربية (ص: ١٢٩)
- (٤) الواو والياء في النحو والصرف (رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بأم القرى) (ص: ٢٩٥)
- (٥) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص: ١٦٤)
- (٦) اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٤٨٧)
- (٧) شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ١٠٢٣)

تُعَدُّ الياءُ العنصرُ الفعاليُّ في التصغير، فلا يُصَغَّرُ اسمٌ من الأسماءِ إلا بها، ويأتي التصغيرُ على ثلاثِ صيغٍ؛ فُعَيْلٌ مثلُ جُمَيْلٍ، وفُعَيْعِلٌ مثلُ جُعَيْوِرٍ، وفُعَيْعِيلٌ مثلُ مُصَيَّبِيحٍ^(١).
قال أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: فَلِمَ كان التصغيرُ بزيادةِ حرفٍ، ولم يكن بنقصانِ حرفٍ؟ قيل: لأنَّ التصغيرَ قامَ مقامُ الصِّفَةِ، ألا ترى أنك إذا قلتَ في رَجُلٍ: رُجَيْلٌ، وفي دِرْهَمٍ: دُرَيْهَمٌ، وفي دينارٍ: دُنَيْنِيرٌ، قامَ "رُجَيْلٌ" مقامَ "رجلٍ صغيرٍ"، وقامَ "دُرَيْهَمٌ" مقامَ "درهمٍ صغيرٍ"، وقامَ "دُنَيْنِيرٌ" مقامَ "دينارٍ صغيرٍ"؛ فلَمَّا قامَ التصغيرُ مقامَ الصِّفَةِ، وهي لفظُ زائدٌ، جُعِلَ بزيادةِ حرفٍ، وجُعِلَ ذلكَ الحرفُ دليلاً على التصغيرِ؛ لأنَّهُ قامَ مقامَ ما يوجبُ التصغيرَ. فإن قيل: فَلِمَ كانتِ الزيادةُ ياءً، ولمَ كانتِ ساكنةً، ولمَ كانتِ ثالثةً؟ قيل: إنما كانتِ ياءً؛ لأنَّهُمَ لَمَّا زادوا الألفَ في التَّكْسِيرِ، والتَّصْغِيرِ والتَّكْسِيرِ من وادٍ واحدٍ، زادوا فيه الياءَ؛ لأنها أقربُ إلى الألفِ من الواوِ، وإنما كانتِ ساكنةً ثالثةً؛ لأنَّ أَلْفَ التَّكْسِيرِ لا تكونُ إلا كذلك»^(٢).

وقال ابن الصائغ: «وعلاوة التصغير: أن يضمَّ أولَ الاسمِ، ويُزادُ فيه ياءٌ ثالثةً، ولا يصغَّرُ ما هو أقلُّ من ثلاثةِ أحرفٍ»^(٣).
- (زيادة الياء المشددة في النسب)
قال ابن مالك:

يَاءٌ كَيَا كُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ^(٤)

وقال أبو البركات الأنباري: «إن قال قائل: لِمَ زيدتِ الياءُ في النسبِ مُشَدَّدةً مكسورةً ما قبلها، نحو: زَيْدِيٍّ، وَعَمْرِيٍّ، وَبَغْدَادِيٍّ، وَمَصْرِيٍّ ونحو ذلك؟ قيل: أوَّلاً إنَّما كانتِ ياءٌ تشبيهاً بياءِ الإضافة؛ لأنَّ النسبَ في معنى الإضافة، ولذلك كان المتقدمون من النحويين يترجمونه بـ "باب الإضافة"، وكانت الياءُ مشددةً؛ لأنَّ النسبَ أبلغُ من الإضافة، فشددوا الياءَ ليدلوا على هذا المعنى، وكانت مكسورةً ما قبلها توطئةً لها»^(٥).

وقال أبو البقاء العكبري في صدد حديثه عن النسب: «وإنَّما زيدتِ الياءُ دون غيرها من حُرُوفِ المدِّ لأوجه: أحدها أنَّ الواوِ والألفَ لو زيد أحدهما لم يبقَ لفظُهُ من أجل الإعرابِ والياءُ يبقى لفظُها معه. والثاني أنَّ علامةَ النسبِ تشبه علامةَ التانيثِ، والياءُ أشبهُ ببناءِ التانيثِ. والثالثُ أنَّ الياءَ أخفُّ من الواوِ، والألفُ لو زيدت لصار كالمقصور»^(٦).

* * *

الخاتمة

هذه وقفة مع الحروف الهجائية الزائدة في الدرس النحوي، توصلت الدراسة فيها إلى عدة نتائج، أبرزها:

- (١) الواوات والياءات في النحو والصرف (رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بأم القرى) (ص ٢٥١)
- (٢) أسرار العربية (٢٥٤، ٢٥٥)
- (٣) للمحة في شرح الملحمة (٢/ ٦٥٦)
- (٤) ألفية ابن مالك (ص: ٦٩)
- (٥) أسرار العربية (ص: ٢٥٨)
- (٦) اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١٤٣)

- ١- أن الحروف الزائدة في اللغة لا تقتصر على الحروف العشرة المجموعة في قولهم: (سألتمونيها)؛ فقد رصدت الدراسة حروفاً أخرى لم تدخل ضمن هذه الحروف العشرة، وهي (الباء، والشين، والزاي، والفاء، والكاف).
- ٢- لا يضطرد تعريف الحروف الزائدة بكونها ما يصح سقوطه ويجوز الاستغناء عنه؛ وذلك لأن من بين هذه الحروف- سواء في ذلك حروف المعاني وحروف المباني- ما لا يتم المعنى المنشود إلا بذكره، بل إن منها ما يحدّث اللبس والخلل بحذفه.
- ٣- أن لزيادة الحروف الهجائية في الصيغ والاستعمالات العربية عللاً متنوعةً وفوائدَ عديدةً؛ منها ما يختص بالنطق، مثل: (زيادة همزة الوصل للنطق بالسكان)، ومنها ما يختص بالكتابة والإملاء، مثل: (زيادة الألف الفارقة بعد واو الجماعة للتمييز بين ضربين من صيغ الأفعال، وزيادة الواو في لفظ "عُمرُو" تميزاً لها عن لفظ "عُمر")، ومنها ما يتعلق بلهجات العرب، مثل: زيادة السين والشين مع كاف المؤنث في الوقف.

* * *

المراجع

- ارتشاف الضَّرْب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، ط/ مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ط/ دار الأرقم بن أبي الأرقم- القاهرة، ط١، ١٩٩٩م.
- إسفار الفصيح، أبو سهل الهروي، تحقيق: أحمد سعيد قشاش، ط/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط/ مؤسسة الرسالة- لبنان - بيروت، دت.
- الألفية، جمال الدين ابن مالك، ط/ مكتبة الآداب- القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- أمالي ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، ط/ مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ دار الندوة الجديدة- بيروت- لبنان، ط٦، ١٩٦٦م.
- بين العربية واللغات السامية دراسات لغوية مقارنة، محمد رجب الوزير، ط/ دار عالم الكتب- القاهرة، ط١، ٢٠١٨م.
- التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهرى، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق/ عبد الرحمن علي سليمان، ط/ دار الفكر العربي- القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى محمد سليم الغلاييني، ط/ المكتبة العصرية- صيدا - بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م.
- الجُمَل في النحو، الخليل بن أحمد، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، ط/ دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٢م.
- الحروف الزائدة في القرآن الكريم عند الشيخ ابن عثيمين، بحث للدكتور منير محمد الدحام، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد ٢٠، العدد ١٢.

- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، دت.
- دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ط/ دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ مكتبة دار التراث- القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط/ دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وآخرون، ط/ دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ١٩٧٥م.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط/ جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي- مكة المكرمة، ط١، دت.
- شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش، ط/ إدارة الطباعة المنيرية- مصر، دت.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط/ مكتبة الرشد- الرياض- السعودية، ط١، ١٩٩٩م.
- عمدة الكتاب، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط/ دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٤م.
- في قواعد الساميات (العبرية والسريانية والحبشية) رمضان عبدالنواب، ط/ مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٢، ١٩٨٣م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان، الملقب بسبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط/ مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.
- اللامات، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط/ دار الفكر- دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د/ عبد الإله النبهان، ط/ دار الفكر- دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر، ط/ عالم الكتب- القاهرة، ط٥، ٢٠٠٦م.
- اللحة في شرح الملح، شمس الدين محمد بن حسن، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم سالم الصاعدي، ط/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس، ط/ دار الكتب الثقافية- الكويت، دت.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط/ عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، ط/ دار إحياء الكتب العربية- القاهرة، ط١، دت.
- المفصل في صنعة الإعراب، جار الله الزمخشري، تحقيق/ د. علي بو ملح، ط/ مكتبة الهلال- بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد محمد الأفغاني، ط/ دار الفكر - بيروت - لبنان، ٢٠٠٣م.

- نتائج الفكر، أبو القاسم عبدالرحمن السهيلي، ط/ دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
- النحو الوافي، عباس حسن، ط/ دار المعارف- القاهرة، ط ١٥، دت.
- همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق/ د. عبد العال سالم مكرم، ط/ دار عالم الكتب- القاهرة، ط ١، ٢٠٠٠م.
- الواوات والياءات في النحو والصرف، رسالة ماجستير، إعداد فتحية حسين عطار، كلية اللغة العربية، أم القرى، (١٩٨٣م)

Arabic Sources:

- Abd al-Hamid, Mohamed Mohy al-Din (Taḥqīq). Sharḥ Ibn ‘Aqīl ‘alā Alifīyat Ibn Mālik. (*Ibn ‘Akil’s Explanation of Alifīyat Ibn Malik*) 20th ed, Dar al-Turath Bookshop, Cairo, 1980.
- Abd al-Tawwab, Ramadan. Fi Qawā’id As-sāmyāt (al-‘Ibrīyah wa As-suriyānīyah wa al-Ḥabashīyah). (*The Rules of Semitics: Hebrew, Syriac and Abyssinian languages*) 2nd ed, Cairo: Al-Khanji Bookshop, 1983.
- Abu al- Fath, Uthman Ibn Jenni. Al-Khaṣā’iṣ. (*Characteristics*) 4th ed, Egyptian General Institution for Books.
- Al-Afghani, Sa’id Muhammed. Al-Mujaz fi Qawā’id al- Lughah al-‘Arabīyah. (*A Brief Explanation of the Rules of Arabic Language*) Beirut, Lebanon: Dar al-Fikr, 2003.
- Al-‘Akbari, Abu al-Baqa’. Al-Libāb Fi ‘Ilal al-Binā’ wa al-‘I’rāb. (*The Reasons behind the Rules of Syntax*). Taḥqīq: Abd al-Ilah al-Nabhan. 1st ed, Damascus: Dar al-Fikr, 1995.
- Al-Anbari, Abu al-Barakat. Asrār al-‘Arabīyah (*the Secrets of Arabic Language*). 1st ed, Cairo, 1999.
- Al-Andalusi, Abu Hayyan. Irtishāf Aḍ-ḍarab min Lisān al-‘Arab (*Tasting the Sweetness of Arabic Language*) Taḥqīq: Rajab Uthman Mohammed. 1st ed, Cairo, Egypt: Al-Khanji Bookshop, 1998.
- Al-Ansari, ibn Hisham. Awḍaḥ al-Masālik ilā Alifīyat Ibn Mālik. (*The Clearest Ways to Understand Ibn Malik’s Alifīya*) Taḥqīq: Muhammed Mohy al-Din Abd al-Hamid. 6th ed. Beirut, Lebanon: Dar al-Nadwa al-Jadida, 1966.
- Al-Ansari, Ibn Hisham. Mughnī al-Labīb ‘an Kutub al-‘A’ārīb. (*The Sufficient for Syntactic Studies*) 1st ed, Cairo: Dar Ihya’ al-Kutub al-‘Arabiya.
- Al-Azhari, Khalid. At-tarṣīḥ bi Maḍmūn At-tawḍīḥ (*From Declaration to Clarification*) 1st ed. Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-‘Ilmiya, 2000.
- Al-Daham, Munir Mohammed. Al- Ḥurūf Az-zā’idah Fi al- Qur’ān al-Karīm ‘ind Ash-shaikh Ibn ‘Uthaimīn. (*Extra- letters in the Glorious Qura’an According to Sheikh Ibn Uthaimin*) University of Tekrit for Sciences Magazine, Vol 20, n 12.
- Al-Ghalayini, Mostafa Mohamed Salim. Jāmi’ al-Durūs al-‘Arabīyah. (*A Comprehensive Study of Arabic Lessons*) Al-‘asreya Bookshop, 28th ed, Saida, Beirut, 1993.

- Al-Harawi, Abu sahl. Isfār al-Faṣṭḥ (*Declaration of Fluency*) Taḥqīq: Ahmed Sa'id Qashash. 1st ed, Kingdom of Saudi Arabia, Medina: 'Imadat al-Baḥth al-'Ilmi bil Jami'a al-Islamia, 1420 Hijri.
- Al-Muradi, Badr al-Din Hassan Bin Qassim. Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa al-Masālik bisharḥ Alifīyat ibn Mālik. (*Clarifying the Hidden Meanings in Ibn Malik's Alifīya*) Taḥqīq: Abd al- Rahman Ali Solaiman. Dar al-Fikr al-Arabi edition, 1st ed, Cairo, 2008.
- Al-Muradi, Badr al-Din Hassan Bin Qassim. Al-Jana Ad-dānī Fi Ḥurūf al-Ma'ānī. (*The benefits of Meanings*) Taḥqīq: Fakhr al-Din Qabawa). 1st ed. Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-'Ilmiya, 1992.
- Al-Radi, Muhammed Ibn al-Hassan. Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥāḥib. (*The Explanation of Shafiyat Ibn al-Hajib*) Taḥqīq: Mohammed Mohy al-Din Abd al-Hamid and others. Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-'Ilmiya, 1975.
- Al-Sahili, Abu al-Qasem Abd al-Rahman. Natā'ij al-Fikr. (*The Outcomes of Thinking*) 1st ed, Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-'Ilmiya, 1992.
- Al-Sirafi, Abu Sa'id. Sharḥ Kitāb Sibawaih. (*The Explanation of Sibawayh's Book*) Taḥqīq: Ahmed Hasan Mahdali. 1st ed, Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-'Ilmiya, 2008.
- Al-Siyuti, Jalal al-Din. Hami' al-Hawāmi'. (*A Detailed Explanation of al-Siyuti's Jam' al-Jawami'*). Taḥqīq: Abd al-'Al Salim Makram. 1st ed. Cairo: Dar 'Alam al-Kutub, 2000.
- Al-Wazir, Muhammed Rajab. Bayn al-'Arabīyah wa Al-lughāt As-sāmīyah: Dirasāt Lughwīyah Muqārīnah. (*Between Arabic and Semitic Languages: Linguistic Comparative Studies*) 1st ed, Cairo: Dar Alam al-Kutub, 2018.
- Al-Zajaj, Ibrahim Bin al-Siri Bin Sahl. Ma'āni al-Qur'ān wa I'rabiḥ. (*The Meaning and Syntax of The Glorious Qur'an*) Taḥqīq: Abd al-Jalil Abdu Shalabi. 1st ed, Beirut: 'Alam al-Kutub, 1988.
- Al-Zujaji, Abu al-Qassem. Al-Lāmāt. (*The Arabic Letter Lām and its Kinds*). Taḥqīq: Mazin al-Mubarak. 2nd ed, Damascus: Dar al-Fikr, 1985.
- Al Zamakhshari, Jarullah. Al-Mufaṣṣal fi Ṣan'at al-'I'rāb. (*A Detailed Explanation of Syntactic Skills*) Taḥqīq: Ali Abu Milhim. 1st ed. Beirut: Al-Hilal Bookshop, 1993.
- Attar, Fathiya Hussein. Al-Wawāt wa al-Ya'āt. (*The Arabic Letters Waw and Ya' in Grammar and Morphology*) Masters Dissertation. Um al Qura: Faculty of Arabic language, 1983.
- Bin Ahmed, al- Khalil. Al-Jummal Fi An-naḥw. (*A Comprehensive Study of Arabic Grammar*) Taḥqīq: Fakhr al-Din Qabawa. 5th ed, 1995.
- Bin Hamza, Abu Al-Sa'adat bin Ali (Ibn al-Shajari). Amāli Ibn al-Shajarī. (*Amali Ibn al-Shajari*) Taḥqīq: Mahmud Mohammed al-Tanahi. 1st ed. Cairo, Al-Khanji Bookshop, 1991.

- Bin Hasan, Shams al-Din Muhammed (Ibn al-Sa'igh). Al-Lamḥa Fi Sharḥ al-Mulḥa. (*Hints in Explaining Witticisms*) Taḥqīq: Ibrahim Salim al Sa'idi. 1st ed. Kingdom of Saudi Arabia, al-Madina al-Munawara: 'Imadat al-Baḥth al-'Ilmi Bil Jami'a al-Islamiyah.
- Bin Isma'il, Abu Ja'far Al-Nahas Ahmed Bin Mohammed. 'Umdat al-Kuttāb. (*Authors' Main Refernces*) Taḥqīq: Bassam Abd al-Wahhab al-Jabi. 1st ed, Dar Ibn Hazm, 2004.
- Bin Malik, Mohammed Bin Adullah. Sharḥ al-Kāfīyah Ash-shāfīyah. (*The Explanation of al-Kafiya al-Shafiya*) Taḥqīq: Abd al-Mun'im Ahmed Haridi. 1st ed. Makkah al-Mukarama, Um al-Qurah University, Scientific Research center.
- Bin Uthman, Abu Bishr 'Amr (Sibawaih). Al-Kitāb. (*The Book*) Taḥqīq: Abd al-salam Muhammed Harun. 2nd ed, Cairo: Al-Khanji Bookshop, 1988.
- Bishr, Kamal. : Dirasāt Fi 'Ilm al- Lughah. (*Studies in Linguistics*) Dar Gharib for Publication and Distribution edition.
- Ibn 'Abbas, Muhammed Bin Abdullah. 'Ilal An-naḥw (*Grammatical Reasons*). Taḥqīq: Mahmud Jassem Muhammed Darwish. 1st ed, Riyadh, Saudi Arabia: Al-Rush Bookshop, 1999.
- Ibn Al-Siraj. Taḥqīq: Abd al-Huseinn al-Fatli. Al-Uṣūl fi An-naḥw. (*Fundamentals in Grammar*) Beirut, Lebanon: Al-Risala Foundation.
- Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman. Al-Luma' Fi al-'Arabīyah. (*The Most Important Grammatical Rules of Arabic Language*) Taḥqīq: Fa'iz Faris. Kuwait: Dar al-Kutub al-Thaqafiyah.
- Ibn Malik, Jamal al-Din. Al-Alifīyah. (*Al-Alifiya*) 1st ed. Cairo, Maktabat al-Adaab, 2001.
- Ibn Ya'ish, Muwafaqq al-Din. Sharḥ al-Mufaṣṣal. (*The Explanation of al-Mufasal*) Edarat al-Tiba'a al-Muniriya, Egypt.
- Hasan, Abbas. An-naḥw al-Wāfī. (*Complete Grammar*) 15th ed. Cairo: Dar al-Ma'arif.
- Jamal al-Din, Abu Muhammed. Sharḥ Qa ṭru An-nadā wa Balu Aṣ-ṣadā. (*The Explanation of Qatr al-Nada wa bal al-Sada*) Taḥqīq: Mohammed Mohy al-Din Abd al-Hamid. 11th ed, Cairo, Egypt, Al-Khanji Bookshop, 1383 Hijri.
- Sharḥ al-Ashmūni 'alā Alifīyat Ibn Mālik. (*Al-Ashmuni's Explanation of Alifiyat Ibn Malik*) 1st ed. Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-'Ilmiya, 1998.
- Umar, Tammam Hasan. Al-Lughah al-'Arabīyah Ma'nāhā wa Mabnāhā (*The Meanings and The Syntactic Rules of Arabic Language*). 5th ed, Cairo: 'Alam al-Kutub, 2006.

* * *

Excess Alphabets in the Grammar Lesson

Dr. Ragab Abd Al-Salaam Al-Said Al-Hommosany

Academy of the Arabic Language in Cairo

Abstract

The present research aims at identifying the individual Arabic letters Arab grammarians see that they are augmented and analyzed them in detail in order to clarify the reasons behind such augment and its grammatical significance. However, It should be pointed out that the researcher means by the augmented letters (hurūf az ziyāda) those letters of the alphabet (alphabetical characters) in their separate form such as (alif, baa', haa', wāw, etc.). Therefore, he does not address the meaning particles such as (min, 'an, Thumma, etc.) since they are combined letters. In particular, the researcher discusses the letters that the majority of the Arab grammarians unanimously see that they are augmented, rather than those letters that only some grammarians see as augmented letters such as the "a" (alif maqsūrah) in "bala'" in Al-Farrā' opinion. Those letters are addressed by the researcher in an alphabetical order.

Keywords: augmented letters, hurūf az ziyāda, grammar, individual letters, obligatory augment, augment, affix, to differentiate between, rather than, majority of grammarians.